

العلاقات المنفصلة والحوية بين إفريقيا وكوريا الشمالية

Disconnected and liveliness relations between Africa and North Korea

هند محروس محمد محمد الجلوداي¹¹ الجامعة الآفرو آسيوية، hendmahrous@ium.edu.so

تاريخ الاستلام: 2024/02/03

تاريخ القبول: 2024/03/31

تاريخ النشر: 2024/04/15

ملخص: تعرض هذه الدراسة موضوع العلاقات بين إفريقيا وكوريا الشمالية ، والذي شكلت بعض الأبعاد لبناء الأساس لعلاقات ذات دعم متبادل وطويلة الأمد ، ويرجع ذلك جزئياً إلى إصلاحات الاقتصاد الكلي والسياسة التجارية المتزايدة في إفريقيا، فضلاً عن بحث كوريا الشمالية للفرص الاقتصادية في إفريقيا ، لذا تهدف هذه الدراسة إلى فحص سياسة استمرار التعاون علي عدة مستويات، ثم فحص حجم وتكوين وهيكل العلاقات بين كوريا الشمالية وإفريقيا. ومن أهم النتائج المتوصل إليها : أن كوريا الشمالية تواجه منافسة على الوجود والتأثير والنفوذ في إفريقيا من قبل دول أخرى، مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة، التي تمتلك علاقات اقتصادية وسياسية أقوى مع العديد من الدول الإفريقية.

كلمات مفتاحية: إفريقيا، كوريا الشمالية ، إفريقيا.

Abstract:

This study presents the topic of Africa-North Korea relations, which has formed some dimensions to build the foundation for long-term relations and mutual support, partly due to the increasing macroeconomic and trade policy reforms in Africa, as well as North Korea's exploration of economic opportunities in Africa. So This Study aims to examine the policy of continuing cooperation at several levels, and then examine the size, composition, and structure of relations between North Korea and Africa. Among the Most important results reached Is that North Korea faces competition for presence and influence in Africa from other countries, such as China, Russia, and the United States, which have stronger economic and political relations with many African countries

Keywords: Africa; North Korea; Nuclear program.

مقدمة:

حافظت كوريا الشمالية والتي يطلق عليها (رسميًا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية **The Democratic People's Republic of Korea**) على تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية كجزء من استراتيجية سياستها الخارجية؛ على الرغم من عدم وجود أي ماض استعماري فيما بينهم، إلا أنها حرصت على خلق علاقات على عدة مستويات بشكل اوسع على مر السنين، لبناء تحالفات جديدة ومواجهة عزلتها، على الرغم من العقوبات التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بسبب تطوير البرنامج النووي العسكري للبلاد منذ 2006.

وتبحث هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقات الشاملة وراء هذه الشراكات المتنوعة ؛ إذ تستند تلك العلاقات لأطر ومواقف توافقية باتجاه الاعتماد على الذات والاستقلال والتنمية، والبحث في كيفية تفسير سياسات التعاون بين كوريا الشمالية وجاذبيتها كشريك مع إفريقيا لتحسين صورتها الدولية من خلال بناء العلاقات طويلة الأمد، والبحث عن فضاءات تقل فيها المشروطة السياسية ، وفي محاولة للتخلص من الضغوط الذي افرضا برنامجها النووي ، وتظهر الدراسة مجموعة الأدوات التي تستخدمها كوريا الشمالية لتعزيز أهداف سياستها الخارجية ذات التوجه الدولي.

ولكن اللافت أن العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية وكوريا الشمالية قد تأثرت سلبيًا، بعد عام 2015، حيث انخفضت الأنشطة التجارية بينهما بشكل كبير ، وأن التقارب بينهما تم في إطار العلاقات الثنائية، بسبب الاتجاهات الدولية التقيدية بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وتوتر علاقاتها مع المجتمع الدولي.

وفي هذا الإطار يساق التساؤل الرئيسي التالي: هل تهتم كوريا الشمالية بإفريقيا؟ ويطرح هذا التساؤل بعض التساؤلات الفرعية حول ما إذا كان هذا الاهتمام والتقارب حقيقياً ومفيداً للطرفين؟، ماهي مسارات العلاقات التعاونية بين كوريا الشمالية وإفريقيا؟

وسعيًا لتحقيق الإجابة عن هذه الأسئلة ، تم ذلك تحت ثلاث محاور رئيسية، أولها: مسار تطور التعاون بين إفريقيا وكوريا الشمالية ، ثانيها: الاتجاهات الدولية التقيدية بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية ثالثها: مستقبل العلاقات الإفريقية مع كوريا الشمالية..

أولاً: مسار تطور التعاون بين إفريقيا وكوريا الشمالية

1. التضامن التاريخي:

تاريخياً ، تشترك كوريا الشمالية وإفريقيا في قيم مناهضة الاستعمار والاعتماد على الذات والاستقلال، وأصبحت هذه القيم المشتركة حجر الزاوية في العلاقات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإفريقيا خلال حقبة الحرب الباردة، كما تأسست العلاقات الثنائية على رغبة كوريا الشمالية في دعم تقويض الشرعية الدولية لكوريا الجنوبية، من الجانب الإفريقي، ولا تزال مخاوف الأمن القومي والتجارب التاريخية المشتركة تشكل تفاعلات العديد من الحكومات مع نظام عائلة كيم¹، وقامت كوريا الشمالية، المعروفة رسمياً باسم **(DPRK) The Democratic People's Republic of Korea** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) منذ تشكيلها في عام 1948 بضخ المساعدات المالية والأفراد العسكريين إلى إفريقيا خلال الحرب الباردة على أمل التأثير على الدول المستقلة حديثاً للانضمام إلى جانبها في الصراع مع سيول من أجل الاعتراف بها كجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية².

وكان الشكل الرئيسي للمشاركة في الإطار الثقافي في عام 1960 نشر **Juche**، من خلال دعم مجموعات دراسة **Juche** في البلدان الإفريقية التي تم إنهاء استعمارها حديثاً، والتي أصبحت أكثر نشاطاً في عام 1970، ويعني المصطلح باللغة الكورية وتُترجم **Juche** على أنها "الاعتماد على الذات" أو "الاستقلالية الذاتية"، وعلي الرغم من تبنيها الأيديولوجي للماوية والستالينية اللينينية، تم نشر جوتشي بين الأفارقة كفلسفة سياسية أنشأها كيم إيل سونغ المؤسس الأول للدولة الكورية الشمالية، مستقلة عن الأيديولوجيات الاشتراكية في الصين والاتحاد السوفيتي، ومن ثم تمت دعوة القادة والمسؤولين الأفارقة إلى كوريا الشمالية لكي يجربوا أيديولوجية **Juche** "جوتشي"، في حين أن وجود وتأثير مجموعات دراسة جوتشي بدا "صغيراً جداً وهامشياً"، وتم بث أنشطة المجموعات في كوريا الشمالية بالتفصيل للدعاية المحلية بما يتوافق مع مصالح الدولة والتخلص من الاعتماد على الخارج، على الرغم من أن معظم مجموعات دراسة "جوتشي" تم حلها في منتصف التسعينيات، عندما لم تستطع كوريا الشمالية تحمل تكاليف رعاية مجموعات الدراسة مالياً بسبب مصاعبها الاقتصادية³.

وأقامت مائة وأربعة وستون دولة في العالم علاقات دبلوماسية رسمية مع كوريا الشمالية، كما لديها سفارات في 47 دولة، والعديد من سفرائها معتمدون لدى الدول المجاورة، كما أنشأت حفنة من البعثات التجارية أو المكاتب التمثيلية في البلدان التي تفتقر فيها إلى سفارة، فضلاً عن البعثات الدبلوماسية إلى

مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وباريس⁴، وفي إفريقيا أيضًا أنشأت مجموعة واسعة من العلاقات الدبلوماسية خلال الستينيات، وكانت أقرب علاقات كوريا الشمالية مع الدول الاشتراكية المحررة حديثًا في إفريقيا، مثل غانا تحت حكم كوامي نكروما، وغينيا تحت قيادة أحمد سيكو توري؛ وجمعت كوريا الشمالية دعمًا كافيًا في إفريقيا لمنع كوريا الجنوبية من الانضمام إلى حركة عدم الانحياز؛ وخلال السبعينيات والثمانينيات، حولت كوريا الشمالية وجودها الدبلوماسي إلى شراكات أمنية في إفريقيا⁵.

وفي إطار الوجود الدبلوماسي أيضًا، توجد علاقات دبلوماسية بين كوريا الشمالية ونيجيريا منذ عام 1976، على الرغم من أن التعاون الحقيقي قد جاء مؤخرًا نسبيًا، وفي عام 2014 اقترحت كوريا الشمالية أن تصبح نيجيريا عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي 28 يونيو 2021، أعرب رئيس البروتوكول بوزارة الخارجية النيجيرية عن استعداده للتعاون الكامل في تطوير علاقات ودية وتعاونية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية⁶.

بالإضافة إلى أن هناك صداقة جمعت غينيا الاستوائية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ تحالف السبعينيات الذي بدأه "فرانسيسكو نغوما" الذي ذهب إلى تغيير اسم حزبه الحاكم إلى حزب العمال الوطني المتحد في عام 1971؛ وفي مايو 2016، قام "كين يونغ نام"، رئيس هيئة رئاسة الجمعية الشعبية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بزيارة رسمية إلى جمهورية غينيا الاستوائية، وعقد "مباسوغو" **Mbasogo** اجتماعًا مع الوفد الكوري وشدد على علاقات الصداقة والتعاون بين كوريا الشمالية وغينيا الاستوائية باعتبارها "تاريخية لدرجة وصفها بأنها تقليدية"⁷.

ومن بين حلفاء **Pyongyang** بيونغ يانغ الآخرين في إفريقيا زيمبابوي؛ بحيث وقعت زيمبابوي في عام 2013 اتفاقية للتصدير من مناجم اليورانيوم في كانيمبا إلى كوريا الشمالية، وفي المقابل، وافقت بيونغ يانغ على توفير الأسلحة؛ وتم تدريب اللواء الخامس في زيمبابوي من قبل القوات الخاصة لكوريا الشمالية في الثمانينيات؛ ولكن تم حله بسبب بعض مزاعم الوحشية وقتل (20000 مدني) خلال احتلالها لماتابيليلاند في عام 1988، كما تدرب المنتخب الكوري الشمالي لكرة القدم في زيمبابوي قبل كأس العالم 2010 في جنوب إفريقيا، في حين دفعت زيمبابوي لكوريا الشمالية 5 ملايين دولار (4.4 مليون يورو) في أوائل عام 2014 مقابل تمثالين برونزيين - أكبرهما يبلغ طوله أكثر من تسعة أمتار - للاحتفال بعيد ميلاد موغابي الـ 90⁸.

وإلى جانب ذلك ، كشف خبراء الأمم المتحدة أن "العديد من الضباط الكونغوليين أبلغوهم بأن كوريا الشمالية زودت القوات والشرطة الكونغولية بالمسدسات وأرسلت 30 مدرّجًا لتوفير التدريب للحرس الرئاسي والقوات الخاصة"، وهذا مرة أخرى يراه البعض تحدي وانتهاك للحظر المفروض على كوريا الشمالية في عام 2009، كما تم تسليم أسلحة إلى ماتادي بجمهورية الكونغو الديمقراطية في أوائل عام 2014 وشوهدت مسدسات مماثلة في السوق السوداء في كينشاسا، مع اتهام الرئيس "جوزيف كابيلا" بمحاولة البقاء في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته الدستورية، فإن شراكة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنبعث منها الشك الشديد⁹.

وبناء على ما سبق ، فإن علاقة التضامن بين إفريقيا وكوريا الشمالية تتأثر بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية، قد تؤثر العلاقات الدبلوماسية المتغيرة بين الدول والانقسامات السياسية في كوريا الشمالية على استمرارية التعاون والتضامن بين الجانبين ، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه التضامن بينهم ، فإن العلاقات التاريخية والتعاون الحالي ، لا تزال تشكل جزءًا مهمًا من العلاقات الدولية، يمكن أن يتم تعزيز هذا التعاون من خلال تعزيز التفاهم المتبادل وتوطيد الروابط الاقتصادية والثقافية.

2. العلاقات الاقتصادية:

انضمت كوريا الشمالية إلى صندوق التنمية الإفريقي في عام 1980 ومصرف التنمية الإفريقي في عام 1982، وقد نما تعهدها بقاعدة التمويل الميسرة للمؤسسة بشكل مطرد، مما عزز صداقة البلاد الطويلة الأمد والحاسمة مع إفريقيا؛ بحيث أن لديها سياسة اقتصادية تمس على نطاق واسع جميع معايير البنك الدولي "هاي 5 s" مع التركيز على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديدًا تلك المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، والنمو الأخضر، والتنمية الزراعية¹⁰.

ومن عام 2007 إلى عام 2015 ، بلغ متوسط قيمة الأنشطة التجارية بين الدول الإفريقية وكوريا الشمالية 216.5 مليون دولار أمريكي سنويًا، مقارنة بمتوسط 90 مليون دولار أمريكي سنويًا من عام 1998 إلى عام 2006، في عام 2010، بلغ إجمالي قيمة التجارة ذروته عند 627 مليون دولار أمريكي، وانخفضت على مر السنين بسبب العقوبات الدولية ، وقيمة التجارة بين الدول الإفريقية وكوريا الشمالية، لكنها لا تزال كبيرة بمتوسط 118 مليون دولار أمريكي من عام 2011 إلى عام 2015¹¹.

ويمكن القول ، أن العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية وكوريا الشمالية قد تأثرت سلبًا، بعد عام 2015، انخفضت الأنشطة التجارية بينهما بشكل كبير، وتعود هذه الانخفاضات إلى عدة عوامل، منها:
أ.العقوبات الدولية: حيث بدأت العديد من الدول والمنظمات الدولية في فرض عقوبات على كوريا الشمالية بسبب تطوير برامجها النووية والصاروخية، وهذه العقوبات تشمل تقييدات على التجارة والاستثمارات مع كوريا الشمالية؛ وبالتالي، أدت هذه العقوبات إلى تقليل الأنشطة التجارية بين الدول الإفريقية وكوريا الشمالية.

ب. انخفاض العلاقات الدبلوماسية: حيث أن قلة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإفريقية وكوريا الشمالية قد تكون أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض الأنشطة التجارية، بالإضافة إلى انخفاض التواصل والتبادل الرسمي بين الجانبين يمكن أن يكون له تأثير سلبي على فرص التجارة والاستثمار.

ج.الأولويات الاقتصادية المختلفة: قد يكون لدى الدول الإفريقية أولويات اقتصادية مختلفة تجعلها تركز على التجارة مع شركاء آخرين لتحقيق مصالحها الوطنية، بحيث قد يتم توجيه الجهود التجارية نحو البلدان ذات الاقتصادات المستقرة والموثوقة بدلاً من كوريا الشمالية التي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية.

د.الاستقرار السياسي والأمني: الاستقرار السياسي والأمني في كوريا الشمالية قد يكون له تأثير سلبي على الأنشطة التجارية، الأزمات السياسية والتوترات الأمنية يمكن أن تؤدي إلى عدم الثقة في البيئة التجارية وتقليل الاستثمارات والتجارة.

ولا يزال العمال المهاجرون الكوريون الشماليون والشركات التي ترسلهم إلى الخارج يتمتعون بوجود قوي في إفريقيا، على الرغم من عقوبات الأمم المتحدة التي تحظر تصدير العملة الكورية الشمالية بعد الشهر الأخير من عام 2019، علي الرغم من إقرار غينيا الاستوائية بأنها أعادت جميع العمال الكوريين الشماليين في تقريرها المؤقت في مارس 2019 للائتمان للفقرة 8 من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2397 ، الذي ينص على أنه يجب إعادة العمال الكوريين الشماليين إلى وطنهم قبل أواخر ديسمبر 2019؛ لكن غينيا الاستوائية لم تكشف عن رقم محدد لعدد الكوريين الشماليين الذين أعيدوا إلى وطنهم¹² .

ويتعلق قرار الأمم المتحدة بشأن منع تصدير العملة الكورية الشمالية بعدة أبعاد، فقد أدى هذا القرار إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية على كوريا الشمالية، حيث تعتمد الحكومة الكورية الشمالية بشكل كبير على تصدير العملة لتحقيق بعض الإيرادات المالية؛ وتسبب هذا الحظر في تراجع إيرادات الحكومة

الكورية الشمالية وزيادة الضغوط الاقتصادية على البلاد. كما أنه يعكس جهود الحد من عمليات الاستغلال وحماية حقوق العمالة، فضلاً على أن بعض التقارير تشير إلى أن العمالة الكورية الشمالية كانت تعمل في العديد من القطاعات مثل البناء والصناعة والفنادق في العديد من البلدان حول العالم، ومن الجانب الدبلوماسي، فإن هذا القرار يعكس الضغوط الدولية على كوريا الشمالية بسبب برامجها النووية والصاروخية، ويهدف هذا القرار إلى تقليل اعتماد كوريا الشمالية على تصدير العمالة كمصدر للحصول على العملة الصعبة وتقييدها في الحصول على موارد مالي، ويهدف أيضاً إلى تحقيق ضغوط دولية لإجبار كوريا الشمالية على التخلي عن برامجها النووية والصاروخية

وعلى الرغم من وجود التبادل التجاري بين بعض الدول الأفريقية وكوريا الشمالية، إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما محدودة، ويرجع ذلك جزئياً إلى عوامل كثيرة، بما في ذلك العقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية بسبب برامجها النووية والصاروخية. ومع ذلك، فإن العلاقات ليست مدفوعة فقط بالذاكرة التاريخية، حيث قدمت كوريا الشمالية بعض التعاون الاقتصادي والفني لبعض الدول الأفريقية في مجالات مثل الزراعة والبنية التحتية، حتى وإن انخفض هذا التعاون بشكل ملحوظ على مر السنين بسبب العقوبات الدولية المشددة.

3. القوة الناعمة لكوريا الشمالية في إفريقيا:

يعرف ناي "القوة الناعمة" بأنها القدرة على إقناع الآخرين على الحصول على ما تريده عن طريق الجاذبية دون قوة أو إكراه أو دفع أموال¹³.

وتستند محاولات كوريا الشمالية لإقامة تعاون دائم مع الشركاء الاستراتيجيين الأفارقة إلى استراتيجية ذات شقين: بناء القوة الناعمة وتعزيز الاستراتيجي للقدرة الإنتاجية للدول الإفريقية في قطاع الدفاع¹⁴، والصورة الأكثر شيوعاً التي يربطها الأفراد بكوريا هي "K-pop"، تليها "كوريا الشمالية" و "صناعة تكنولوجيا المعلومات" و "الطعام الكوري". على وجه الخصوص، تحتل K-pop المرتبة الأولى في الأمريكتين وأوروبا وجنوب شرق آسيا، يبدو أن القضية الأخيرة المتعلقة بالأسلحة النووية لكوريا الشمالية هي السبب وراء احتلال "كوريا الشمالية" المرتبة الثانية؛ وتنعكس شعبية K-pop، التي تقود الموجة الكورية، أيضاً في مشاهدات YouTube، واعتباراً من أغسطس 2019، تجاوز عدد مشاهدات YouTube للفنانين الكوريين الرائدين في العام الماضي 14.7 مليار مشاهدة في جميع أنحاء العالم. على وجه الخصوص، يشاهد أكثر من مليار شخص YouTube من الفنانين الكوريين

في بلدان مثل إندونيسيا وتايلاند والولايات المتحدة وفيتنام. في الآونة الأخيرة ، تفوقت عناصر مختلفة من الموجة الكورية ، مثل **K-pop** والطعام والأزياء والجمال ، على محتوى **YouTube** العالمي في شعبيته¹⁵.

وفي ذات السياق ، في 2 نوفمبر 2014 ، ذكرت صحيفة الإندبندنت البريطانية¹⁶ أن رئيس الدولة الكوري كيم يونغ نام ، تمت دعوته إلى مأدبة رسمية من قبل الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني. وأشاد موسيفيني بالنظام الكوري الشمالي لدوره القيادي في الحملة الصليبية ضد الإمبريالية الغربية. برزت أوغندا كحليف هدف طبيعي لكوريا الشمالية، حيث استغل موسيفيني الازدراء العام للإرث الاستعماري البريطاني، لإدانة المنظمات الغربية المؤيدة للديمقراطية وحقوق الإنسان لتعزيز الإمبريالية الاجتماعية في أوغندا. وعلى وجه الخصوص، انتقد موسيفيني بشدة منظمات حقوق المثليين الغربية، التي تتعارض جهودها بشكل كبير مع المشاعر المعادية للمثليين على نطاق واسع في المجتمع الأوغندي¹⁷.

وفي مجال العلاقات الثقافية والفنية ، تعاونت كوريا الشمالية في أعمال البناء مع الدول الإفريقية كمنشئ للقصور والآثار والتماثيل على النمط الستاليني بأسعار معقولة ، علي سبيل المثال في ويندهوك وذاكار ومابوتو وكينشاسا ، فنجند في داكار، عاصمة السنغال، يرتفع تمثال من صنع كوريا الشمالية - أكبر من تمثال الحرية - من قمة تلة، كما أتمت بيع تماثيل أخرى، معظمها لقادة ثوريين أفارقة، إلى موزمبيق وزيمبابوي وبوتسوانا وبنين والكونغو، ومنعت عقوبات الأمم المتحدة التي فرضت في 2016 الدول من شراء المزيد من هذه التماثيل، وأحد أكبر المشاريع هو النصب التذكاري للحرب خارج ويندهوك ، حيث يقف تمثال برونزي شاحق لجندي مجهول يحمل بندقية أمام مسلة¹⁸ ، ولكن منذ عام 2016 حظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تصدير التماثيل من كوريا الشمالية.

ومن بين الأنشطة الأخرى ، تعاقدت ناميبيا مع شركة بكوريا الشمالية تسمى **Mansudae Overseas Projects (MOP)** لبناء مصنع للذخيرة بالإضافة إلى أكاديمية عسكرية جديدة، ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة ، فإن شركة لها صلات بمانسوداي **Mansudae** ، تُدعى شركة تطوير التعدين الكورية التجارية **the Korea Mining Development Trading Corporation** (المعروفة باسم **KOMID** كوميد) ، عملت أيضًا في مصنع الذخيرة، أطلقت وزارة الخزانة العام الماضي على كوميد "تاجر الأسلحة الرئيسي" لكوريا الشمالية وفرضت عقوبات على

اثنين من المسؤولين الكوريين الشماليين في ويندهوك، كما فرضت الإدارة عقوبات على شركة **Mansudae** ، واصفة إياها بأنها واحدة من عدد من الشركات التي أرسلت عمالاً إلى الخارج جزئياً لكسب المال للحكومة أو الحزب الحاكم؛ وبعد اتهامهم بانتهاك العقوبات ، تعهد المسؤولون النامبييون بقطع العلاقات التجارية مع كوريا الشمالية ، وقالت الحكومة النامبية في بيان عام 2016 إنها "لا تزال ملتزمة بتنفيذ جميع قرارات عقوبات الأمم المتحدة" ، لكنها أضافت أن "سيتم الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية"¹⁹ .

4. التعاون في مجال الدفاع :

لقد نجحت القوة الناعمة لكوريا الشمالية في قطاع الدفاع منذ الحرب الباردة بسبب نهجها الفريد في مبيعات الأسلحة، وعادة ما تستخدم القوى العظمى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين مبيعات الأسلحة لتحقيق الإيرادات أو النفوذ الدبلوماسي أو إنشاء دول صديقة. ولم ترم كوريا الشمالية، باعتبارها قوة أقل، عقود أسلحة مع توقعات بمثل هذه الأنواع من العودة، ولكنها سعت بدلا من ذلك إلى تطوير منشآت عسكرية في بلدان مثل نيجيريا ومدغشقر²⁰ .

وقدمت كوريا الشمالية المساعدة العسكرية لمجموعة واسعة من الحكومات الإفريقية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بينما تلقت كوريا الشمالية تعويضات مالية مقابل التدريب العسكري وصفقات الأسلحة مع الدول الإفريقية ، ولم تنتهج القيادة الكورية الشمالية هذه السياسة لأسباب اقتصادية فقط؛ بدلاً من ذلك ، في عرض المساعدة العسكرية ، سعت بيونغ يانغ للحصول على اعتراف دبلوماسي من هذه الدول الإفريقية، خلال المنافسة بين الكوريتين على أصوات الأمم المتحدة ، وضعت بيونغ يانغ المصالح الذاتية الإستراتيجية في مقدمة سياستها الخارجية الإفريقية؛ وبالمثل ، سعى بعض القادة الأفارقة إلى إقامة علاقات مع كوريا الشمالية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة، ففي كثير من الأحيان ، كان هؤلاء القادة ينظرون إلى كوريا الشمالية على أنها بديل أقل تهديداً للقوتين الشيوعيتين المهمتين الناشطين في إفريقيا: الصين والاتحاد السوفيتي السابق، وجذبت العلامة التجارية الكورية الشمالية للتنمية معظم القادة الأفارقة اليمينيين، الذين أعجبوا بتكتيكات حرب العصابات للجيش الكوري الشمالي وعبادة الشخصية لعائلة كيم²¹ .

وعلى الرغم من الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة، لكن كوريا الشمالية تعتمد على توفير عقود الأسلحة السرية في الخارج لتأمين روابطها الدبلوماسية مع بعض الدول الإفريقية مثل(غينيا الاستوائية

وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي)؛ ويمكن أن تعزى صلات كوريا الشمالية ببوروندي إلى الإدانات الغربية للعنف السياسي المستمر، وإن عزلة بوروندي عن سوق الأسلحة الدولية تجعل من بيونغ يانغ شريكاً تجارياً قيماً²².

وتم تسجيل أول تعاون رفيع المستوى بين أوغندا وكوريا الشمالية في أبريل من عام 1972 عندما شارك وفد عسكري رفيع المستوى يمثل حكومة عيدي أمين في الاحتفالات العسكرية في بيونغ يانغ. وخلال هذه الزيارة، تم التوصل إلى ثلاث اتفاقيات بين الطرفين، تغطي التبادلات العسكرية، ومبيعات الأسلحة، واستكشاف إمكانية افتتاح مصنع بناء عسكري في أوغندا، وتعمقت علاقة أوغندا مع كوريا الشمالية طوال فترة رئاسة "عيدي أمين" في الحكومة، والتي استمرت من عام 1971 إلى عام 1979، مع التركيز على المساعدات العسكرية، ومن المثير للاهتمام أن التعاون لم يتوقف عندما أقيـل عيدي أمين قسراً من منصبه كرئيس أوغندي في عام 1979²³.

كما أن كوريا الشمالية كانت موضوعاً مثيراً للقلق خلال الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت بعد شهر واحد من صدور (القرار 2371) ولذلك، تناول رؤساء الدول، بمن فيهم رئيس أوغندا يوري موسيفيني، هذا الموضوع في ملاحظاتهم. وذكر موسيفيني على وجه التحديد أن أوغندا تلتزم بعقوبات الأمم المتحدة على كوريا الشمالية، لكنه أعرب أيضاً عن ولعه بالبلاد والتعاون الذي كانت بينهما في الماضي. وقال موسيفيني: "فيما يتعلق بالقضية الصغيرة المتمثلة في فرض عقوبات على كوريا الشمالية، فإن أوغندا ممتثلة. ليس علينا أن نتاجر مع كوريا الشمالية، ومع ذلك، نحن ممتنون لأن الكوريين الشماليين ساعدونا في الماضي على بناء قوات دباباتنا"²⁴.

وبين عامي 2004 و 2007، طلبت الولايات المتحدة باستمرار الوصول إلى الميزانية السرية لحكومة أوغندا، للاشتباه في أنها ستحتوي على معلومات عن بيع أنظمة الدفاع الجوي المحمولة بين أوغندا وكوريا الشمالية، لكنها قبلت بالرفض. ووفقاً للبرقيات المسربة، فإن "علاقة المبيعات العسكرية [الحكومة أوغندا] مع كوريا الشمالية قد تعيق المشاركة"²⁵.

ولم يتم توسيع الشكوك المحيطة بالتعاون العسكري الأوغندي مع كوريا الشمالية إلا بعد صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1874²⁶ وحظر القرار، الذي صدر في يونيو من عام 2009 رداً على التجارب النووية لكوريا الشمالية، جميع الواردات العسكرية من البلاد، وقد أثر هذا القرار تأثيراً مباشراً

على أوغندا، حيث شكلت هذه الواردات الجزء الأكبر من تعاونها مع كوريا الشمالية، وفي تحد للقرار، واصلت أوغندا تعاونها مع كوريا الشمالية، على النحو المبين في تقرير صدر عام 2010 من فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإنفاذ العقوبات²⁷.

وفي حين أن انتهاكات القرار 1874 ارتكبت بطريقة سرية، واصلت أوغندا إظهار علاقاتها مع كوريا الشمالية علناً، وفي يونيو 2013، سافر نائب وزير الأمن الشعبي الكوري الشمالي ري سونغ تشول إلى أوغندا، وركزت الزيارة على تدابير التعاون الأمني الداخلي، كما ناقش الجانبان التعاون لإنهاء "أزمة الإسكان" التي تواجه الشرطة الأوغندية، حيث ادعت بيونغ يانغ أنها نجحت في بناء ثكنات لإيواء الضباط. وفي وقت لاحق، سافر نائب الرئيس الأوغندي إدوارد كيوانوكا سيكاندي إلى بيونغ يانغ كضيف شرف في الذكرى الـ 60 لهدنة الحرب الكورية في عام 2013.²⁸

ثانياً: الاتجاهات الدولية التقييدية بشأن المخاطر النووية لكوريا الشمالية

1. الاتجاهات التقييدية والتواصل المتعثر:

تعتبر كوريا الشمالية واحدة من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في مكافحة الفساد، وفقاً لتقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2022، تم تصنيفها في المرتبة 171 من بين 180 دولة تم تقييمها²⁹ بعد أن كانت سجلت رتبة (174) في عام 2022 بدرجة 100/17، ورتبة (170) في عام 2021، بدرجة 100/16، هذا يعني أنها تعد واحدة من الدول ذات مستوى عالي جداً من الفساد.

وعلى صعيد آخر، من المنظور الكوري، يُنظر إلى الصواريخ الباليستية العابرة للقارات على أنها رمز للتعبير عن القوة، حيث تتيح للبلد الذي يمتلكها تصويب قوة نارية هائلة على أعدائه رغم وجودهم على الطرف الآخر من الأرض، والمبرر الرئيسي والحقيقي لإنفاق المال والوقت والجهد على تطوير هذه الصواريخ هو استخدامها لحمل الأسلحة النووية، فخلال الحرب الباردة، سعى كل من الاتحاد السوفياتي (السابق) والولايات المتحدة للتوصل إلى سبل مختلفة لتطوير صواريخهما وحمايتهما وإيصالها إلى أهدافها، وكانت هذه الصواريخ مخبأة في صوامع خاصة أو محملة على شاحنات ضخمة أو على متن غواصات تجوب المحيطات.³⁰

ففي السابق تبنت كوريا الشمالية، تحت قيادة مؤسسها الرئيس **KIM Il Sung** كيم إل سونغ الزعيم الأول للبلاد، سياسة **juche**³¹ "الاعتماد على الذات" باعتبارها ضبط ضد النفوذ

الخارجي ، وصاغت السياسات السياسية والاقتصادية والعسكرية حول الهدف الأيديولوجي الأساسي المتمثل في توحيد الدولة في نهاية المطاف تحت سيطرة بيونغ يانغ، تم تعيين نجل "كيم إيل سونغ" ، "كيم جونج إيل" ، رسميًا خلفًا لوالده في عام 1980 ، حيث تولى دورًا سياسيًا وإداريًا متناميًا حتى وفاة كيم الأكبر في عام 1994، ففي عهد **KIM Jong Il** "كيم جونج إيل" ، واصلت الحكومة تطوير الأسلحة النووية والصواريخ باليستية؛ وتم الاعلان عن تولي "كيم جونج أون **KIM Jong Un**" كخليفة لوالده في عام 2010، وبعد وفاة "كيم جونج إيل" في ديسمبر 2011، تولى "كيم جونج أون" السلطة خلفًا لوالده وشغل منذ ذلك الحين أعلى المناصب السياسية والعسكرية للنظام.³²

ولدى كوريا الشمالية تاريخ من الأعمال العسكرية الإقليمية الاستفزازية والمواقف التي تشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي وقد قامت كوريا الشمالية بالحد من المشاركة الدولية ، وخاصة اقتصاديًا، وتشمل هذه العوامل انتشار المواد ذات الصلة بالشؤون العسكرية؛ تطوير الصواريخ بعيدة المدى ؛ برامج أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك تجارب الأجهزة النووية في الأعوام 2006 و 2009 و 2013 و 2016 و 2017 ؛ والقوات المسلحة التقليدية الكبيرة، وفي عام 2013، أعلنت كوريا الشمالية سياسة التطوير المتزامن لبرنامجها للأسلحة النووية واقتصادها، وفي أواخر عام 2017 ، أعلن "كيم جونج أون" اكتمال تطوير الأسلحة النووية في الشمال، وفي عام 2018 ، أعلن **KIM** عن توجهه نحو الدبلوماسية ، بما في ذلك إعادة تحديد أولويات التنمية الاقتصادية ، ووقف اختبار الصواريخ بدءًا من أواخر عام 2017 ، والامتناع عن الخطاب المناهض للولايات المتحدة بدءًا من يونيو 2018، منذ عام 2018 ، شارك **KIM** في أربعة اجتماعات مع الرئيس الصيني الحادي عشر "جين بينغ" ، وثلاثة مع الرئيس الكوري الجنوبي "مون جاي إن" ، وثلاثة مع الرئيس الأمريكي "ترامب" ، ومنذ عام 2019، واصلت كوريا الشمالية تطوير برنامجها للصواريخ باليستية وأصدرت بيانات تدّين الولايات المتحدة، وتتعهد بزيادة تعزيز قدراتها العسكرية، بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة النووية.³³

ومن الجدير بالذكر أنّ الصواريخ العابرة للقارات كلّها مصمّمة حسب مفاهيم متشابهة، فهي عبارة عن صواريخ متعددة المراحل ذات وقود صلب أو سائل، وتحمل رؤوسًا حربية إلى الفضاء الخارجي، وبعد وصول هذه الرؤوس الحربية - وهي قنابل هيدروجينية عادة - إلى الفضاء الخارجي، تعود إلى الغلاف الجوي للأرض وتنفجر فوق هدفها المحدّد أو عليه مباشرة، وبعض الصواريخ العابرة للقارات مزوّدة بأكثر

من رأس نووي، وهو ما يسمح لها بضرب أهداف عدّة في وقت واحد، وخداع أنظمة الدفاع الصاروخي
34.

فإبان الحرب الباردة، كان مدى الصواريخ العابرة للقارات وتهديدها المتبادل من أسس مناورة الدمار
الشامل المشترك الذي كان سائداً آنذاك، وبالتالي وُجد مبدأ الردع - والردع المضاد، وبات يُنظر إلى هذا
المبدأ على أنّه السبب في استتباب السلام والهدوء الآمن على الصعيد الدولي، لأنّ أيّاً من الطرفين لم يكن
لينتصر في حرب نووية من دون تكبّد خسائر هائلة³⁵.

وعلى الرغم من أن عقوبات الأمم المتحدة الشاملة والصارمة ضد كوريا الشمالية قد تسببت في
تخلي العديد من الدول الإفريقية عن الروابط مع كوريا الشمالية، مثل أوغندا والسودان، إلا أن بعض
الدول الإفريقية لا تزال تحتفظ بعلاقات تجارية ودبلوماسية مع كوريا الشمالية، مثل زيمبابوي وإثيوبيا
 وإريتريا والصومال؛ وقد أثارت هذه العلاقات القلق من قبل المجتمع الدولي، ودفعت بعض الدول إلى اتخاذ
إجراءات للحد من هذه العلاقات، وتشير بعض التقارير إلى أن كوريا الشمالية قد تستفيد من هذه
العلاقات في تجاوز العقوبات الدولية وتمويل برامجها النووية والصاروخية.

كما أن هناك جهود دولية لتحديد ومراقبة العلاقات التي تعتبرها ضارة، وقد تعاونت الأمم المتحدة
مع دول المنطقة والمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الإفريقي، لتعزيز الأمن والاستقرار والحد من
تأثير العلاقات الخارجية الضارة.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن العلاقات بين كوريا الشمالية وإفريقيا قد تأثرت بشكل طفيف
جراء القيود التي فُرضت على كوريا الشمالية، قد تكون بعض الدول الإفريقية قد قلصت التجارة أو
العلاقات الاقتصادية مع كوريا الشمالية بناءً على هذه العقوبات وتوجيهات المجتمع الدولي، ومع ذلك،
يجب ملاحظة أن العلاقات بين كوريا الشمالية وإفريقيا تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى، مثل التعاون
الاقتصادي والسياسي والثقافي بين البلدي.

2. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

علي مدي السنوات الأخيرة أدانَ بشدة مجلس الأمن الدولي برنامج الاسلحة النووية الذي تنفذه
كوريا الشمالية وفرض عدة عقوبات عليها، وتضمنت هذه العقوبات تقييدات علي التجارة والسفر والنفط
وتجميد الأصول.

ففي بداية التسعينيات، أزاح تفكك الاتحاد السوفييتي (روسيا حالياً) شبح الحرب النووية الذي خيم علي حقبة الحرب الباردة، بحيث باتت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دائمة في عام 1995، وفي عام 1996 وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة علي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفتحت باب التوقيع عليها³⁶.

وفي ذات السياق ، قد أصدر مجلس الأمن الدولي أكثر من عشرة قرارات ، جميعها بالإجماع، تدين وتفرض عقوبات مالية واقتصادية متنوعه على كوريا الشمالية لتطوير أسلحة نووية والأنشطة ذات الصلة ، منذ (2006) بسبب أول تجربة نووية أجرتها كوريا الشمالية وفرض عقوبات على توريد الأسلحة الثقيلة (بما في ذلك الدبابات والمركبات القتالية المدرعة والمدفعية ذات العيار الكبير والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية والسفن الحربية والصواريخ وقاذفات الصواريخ) وتكنولوجيا الصواريخ وموادها والسلع الفاخرة المختارة³⁷ ، ويوسع مجلس الأمن نطاق العقوبات بمرور الوقت مضيئاً المزيد من القيود.

الجدول 1: عقوبات الأمم المتحدة

م	القرار	تاريخ الاصدار
1	القرار 1695	في عام 2006 وافق مجلس الأمن الدولي على فرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية ردًا على تجربة لإطلاق الصواريخ الباليستية في يوليو
2	القرار 1718	صدر في 14 أكتوبر 2006 بعد أول تجربة نووية لكوريا الشمالية، فرض عقوبات على إمدادات الأسلحة الثقيلة وتكنولوجيا ومواد الصواريخ والسلع الكمالية.
3	القرار 1874	صدر في 12 يونيو 2009 بعد التجربة النووية الثانية لكوريا الشمالية. تشديد العقوبات على كوريا الشمالية.
4	القرار 2087	صدر في 22 يناير 2013 بعد إطلاق كوريا الشمالية للقمر الصناعي. أدان إطلاق وأنشطة البرنامج النووي لكوريا الشمالية.
5	القرار 2094	صدر في 7 مارس 2013 بعد التجربة النووية الثالثة لكوريا الشمالية. فرض عقوبات أكثر قسوة، وتوسيع قائمة الصناعات والأفراد الخاضعين للعقوبات.
6	القرار 2270	صدر في 2 مارس 2016 بعد التجربة النووية الرابعة لكوريا الشمالية. فرض عقوبات أوسع نطاقاً، بما في ذلك منع الدول من تزويد كوريا الشمالية بوقود الطائرات.
7	القرار 2321	صدر في 30 نوفمبر 2016 بعد التجربة النووية الخامسة لكوريا الشمالية. عقوبات موسعة، بما في ذلك حظر على صادرات المعادن وبيع طائرات هليكوبتر.
8	القرار 2371	صدر في 5 أغسطس 2017 بعد تجربتي كوريا الشمالية للصواريخ الباليستية العابرة للقارات. عقوبات موسعة، بما في ذلك فرض حظر على صادرات الفحم والحديد.
9	القرار 2375	صدر في 11 سبتمبر 2017 بعد التجربة النووية السادسة لكوريا الشمالية. توسيع العقوبات، بما في ذلك فرض حظر على واردات الغاز الطبيعي وصادرات المنسوجات، وفرض حظر محدود على واردات النفط المكرر والنفط الخام وصادرات العملة.
10	القرار 2397	صدر في 22 ديسمبر 2017. توسيع العقوبات، بما في ذلك القيود المفروضة على واردات النفط وصادرات المعادن والزراعة والعمالة.

Source: **Arms Control Association**. "UN Security Council Resolutions on North Korea" (Washington: FACT SHEETS & BRIEFS, January 2022) <https://cutt.us/ONKIR>

وتهدف هذه القرارات إلى زيادة الضغط الدولي على كوريا الشمالية للتخلي عن برامجها النووية والصاروخية وحثها على الالتزام باتفاقيات عدم الانتشار النووي، ويجب الإشارة إلى أن بعض هذه العقوبات تم تخفيفها في وقت لاحق بموجب بيانات مشتركة صادرة عن كوريا الشمالية ودول أخرى، ولكن معظمها لا يزال ساري المفعول.

وبالإضافة إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فرضت الولايات المتحدة عقوبات أحادية الجانب على كوريا الشمالية، وتقيد المزيد من الأنشطة الاقتصادية وتستهدف قائمة أكبر من الأفراد والشركات من عقوبات الأمم المتحدة، من خلال الإجراءات التنفيذية والتشريعات التي تنفذها وزارتا الخارجية والخزانة، ومع احتدام الأزمة في عام 2017، بدأ كبار المسؤولين الأمريكيين في إطلاق تهديدات غامضة بضربة ضد كوريا الشمالية من قبل القوات المسلحة الأمريكية؛ وقال وزير الخارجية "ريكس تيلرسون" بوضوح: "كل الخيارات مطروحة على الطاولة"³⁸.

في حين أن الولايات المتحدة كانت قد قيدت في السابق التجارة مع كوريا الشمالية بموجب قانون التجارة مع العدو لعام 1917 (TWEA)، بدأ نظام العقوبات الأمريكي في عام 2008 بإثناء السلطات بموجب TWEA وإصدار الأمر التنفيذي 13466 الذي يعلن حالة الطوارئ الوطنية استجابةً للتهديد الذي يشكله خطر الانتشار النووي الناجم عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وواصل الأمر التنفيذي 13466 بشكل أساسي القيود المفروضة على التجارة مع كوريا الشمالية كما تم منحها في البداية بموجب TWEA. ومع ذلك، في حين ظلت القيود متشابهة للغاية، فإن إصدار أوامر تنفيذية يمنح الرئيس الأمريكي مزيداً من المرونة والسلطة في توسيع وتعديل إجراءات العقوبات. وفي وقت لاحق، فرضت الولايات المتحدة تجميداً لأصول الأشخاص والكيانات المشاركة في البرنامج النووي لكوريا الشمالية بموجب الأمر التنفيذي 13551 (2010) وتم توسيعه بموجب الأمر التنفيذي 13687 (2015)، وفرض حظر على الأسلحة يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة بموجب الأمر التنفيذي 13570 (2011) والقيود المفروضة على حكومة كوريا الشمالية بموجب الأمر التنفيذي 13722 (2016). في سبتمبر 2017، تم تمرير الأمر التنفيذي رقم 13810 الذي يقيد الوصول إلى النظام المالي الأمريكي وتجميد أصول الكيانات التي تتاجر مع كوريا الشمالية. كما أقرت الولايات المتحدة

الأمريكية قانون العقوبات وتعزيز السياسات في كوريا الشمالية لعام 2016 الذي يفرض المزيد من العقوبات على الكيانات المشاركة في برنامج أسلحة الدمار الشامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو تجارة الأسلحة، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو غيرها من الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك فرض عقوبات جديدة على الكيانات المتورطة في انتهاكات الأمن السيبراني. كما تم إدراج كوريا الشمالية في قانون مكافحة الإرهاب من خلال العقوبات، إلى جانب إيران وروسيا في عام 2017، مما يعزز سلطة الرئيس الأمريكي في فرض عقوبات على الأشخاص الذين ينتهكون قرارات الأمم المتحدة، ويقيد تعامل المؤسسات المالية مع مؤسسات الطرف الثالث إذا كانت تقدم خدمات مالية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويقيد المعونة والمساعدة للبلدان المشاركة في تجارة الأسلحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فرض عقوبات على النقل والبضائع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفرض عقوبات على الكيانات التي التي توظف عمال كوريا الشمالي. كما تم إدراج كوريا الشمالية مرة أخرى من قبل الولايات المتحدة في قائمة الدول الراحية للإرهاب في عام 2017 ، بعد إزالتها في عام 2008³⁹.

ورغم ذلك ، بين عامي 2010 و 2019 ، شكلت النفقات العسكرية ما يقدر بنحو 20-25٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الشمالية سنوياً. اعتمدت كوريا الشمالية في 2010 و 2020 بشكل متزايد على الأنشطة غير المشروعة - بما في ذلك الجرائم السيبرانية - لتوليد إيرادات لأسلحة الدمار الشامل وبرامج الصواريخ الباليستية للتهرب من عقوبات الولايات المتحدة والأمم المتحدة⁴⁰.

ومع ذلك ، فإن العقوبات لم تحد من برنامج الأسلحة النووي لكوريا الشمالية ولا تزال تواصل تطوير قدراتها النووية ، فاستناداً إلى تقرير فريق الخبراء عملاً بالقرار 1874 (2009) للأمم المتحدة الصادر في مارس 2021 أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبقت برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية وطورت هذين البرنامجين في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، وقامت بعرض منظومات جديدة للقذائف التسيارية القصيرة المدى والمتوسطة المدى والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات وتلك العابرة للقارات في العروض العسكرية. وأعلنت عن إعداد لاختبار وإنتاج رؤوس حربية جديدة للقذائف التسيارية وتطوير أسلحة نووية تكتيكية. وأنتجت، إضافة إلى ذلك، مواد انشطارية وقامت بصيانة مرافق نووية وطوّرت بنيتها التحتية للقذائف التسيارية ، وواصل البلد مساعيه الرامية إلى

الحصول على المواد والتكنولوجيات اللازمة لهذه البرامج من الخارج. ولم يُبلغ عن إجراء أي تجارب نووية أو تجارب للقذائف التسيارية⁴¹.

وقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عددًا قياسيًا من الاختبارات التي شملت صواريخ كروز أو صواريخ باليستية ؛ وقامت حتى الآن بإجراء ستة من التجارب النووية؛ وتم إجراء الاختبارات في عام 2006، 2009 و 2013 و 2016 (اثنان) و 2017،⁴² وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما لا يقل عن 23 صاروخا على البحر قبالة سواحلها الشرقية والغربية - وهو أعلى رقم اختبرته في يوم واحد - بما في ذلك صاروخ بالستي قيل إنه سقط على بعد 60 كيلومترا تقريبًا من ساحل جمهورية كوريا، وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أطلقت صاروخًا باليستيًا عابرًا للقارات قطع نحو 1000 كيلومتر، ووصل إلى ارتفاع يناهز 6000 كيلومتر وسرعة 22 مACH قبل أن يسقط على بعد نحو 200 كيلومتر قبالة سواحل اليابان، وقال رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا في بيان إن الصاروخ سقط على الأرجح في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان⁴³، ووفقًا لمسؤولين عسكريين في جمهورية كوريا، فإن الاختبار يمثل المرة الأولى التي يسقط فيها صاروخ بالستي بالقرب من المياه الإقليمية لجمهورية كوريا منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية في عام 1945. وأفاد مسؤولو جمهورية كوريا أيضًا بأن كوريا الديمقراطية أطلقت أكثر من 100 طلقة من المدفعية على منطقة عازلة بحرية أنشئت بموجب اتفاق بين الكوريتين في عام 2018 يهدف إلى الحد من التوترات العسكرية.⁴⁴

3. الاتحاد الأوروبي :

منذ عام 1995، كانت الاستراتيجية الرسمية للاتحاد الأوروبي تجاه كوريا الشمالية واحدة من "المشاركة الحاسمة"، والجمع بين العقوبات والمساعدات الإنسانية والحوار السياسي، بيد أن أيًا من هذين التديبين لم يؤدي إلى إحراز تقدم كبير في وقف أو تفكيك برامج الأسلحة النووية والقذائف النووية لكوريا الشمالية أو بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه، تم تعليق الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي وكوريا الشمالية منذ عام 2015، وغالبًا ما تم تهميش الاتحاد الأوروبي في المفاوضات، وكان آخرها خلال التقارب بين الكوريتين والقمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في 2018-2019، ورغم أن الاتحاد الأوروبي لم يكن لاعبًا رئيسيًا في شمال شرق آسيا، إلا أن هناك مصالح أمنية مهمة للاتحاد الأوروبي، وتشكل أنشطة الأسلحة النووية والقذائف الكورية الشمالية مصدر قلق بالغ لأوروبا لأنها تواصل

تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وتحدد بزيادة زعزعة استقرار المناطق المضطربة، مثل الشرق الأوسط، حيث من المعروف أن كوريا الشمالية نقلت تكنولوجيا الصواريخ في الماضي⁴⁵.

وكان تنفيذ الاتحاد الأوروبي لنظام عقوبات الأمم المتحدة واستعداده لتجاوزه من خلال فرض عقوبات مستقلة أداة السياسة المركزية المستخدمة في متابعة استراتيجيته - إلى جانب الإجراءات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، ومع ذلك، فإن تراجع العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وكوريا الشمالية يحد من نفوذ التخفيف المحتمل للعقوبات واحتمال الاستثمار الذي يمكن أن يجلبه الاتحاد الأوروبي إلى المفاوضات مع كوريا الشمالية، ومع ذلك، فإن العلاقات الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي مع كوريا الشمالية، وخاصة علاقات العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل السويد والنرويج وألمانيا، التي لعبت في الماضي أو مؤخرًا دورًا كميسر للحوار، توفر أساسًا متينًا لدور دبلوماسي أكثر استباقية في المستقبل⁴⁶.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي أيضًا جزاءات مستقلة ضد كوريا الشمالية وحدد كيانات وأشخاصًا إضافيين تبين أنهم يدعمون برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية والبالستية، وتعمل القيود المستقلة التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في الغالب على توسيع قائمة العناصر والسلع والتقنيات التي فرضت عليها الأمم المتحدة عقوبات في محاولة من الاتحاد الأوروبي لاستكمال وتعزيز عقوبات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومع ذلك، لا يشمل أي من التدابير المستقلة للاتحاد الأوروبي المناطق أو القطاعات التي لم تخضع لقيود الأمم المتحدة، ومع ذلك، أدرج الاتحاد الأوروبي 60 شخصًا و9 كيانات في قائمة جزاءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل مستقل (قرار المجلس 849/2016 ولائحة المجلس (الاتحاد الأوروبي) 1509/2017 استكمالًا لتصنيف الأمم المتحدة لـ 80 شخصًا و75 كيانا⁴⁷.

وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على كوريا الشمالية لأول مرة في عام 2006، وحظرت القيود الاقتصادية التكميلية قبول وإقامة الأشخاص الذين سهلوا برنامج الأسلحة الكوري الشمالي، وتحرم الكوريين الشماليين من الوصول إلى التدريب المتخصص، وتحظر تصدير النفط والمنتجات الفاخرة، وتحظر استثمارات الاتحاد الأوروبي عبر القطاعات الاقتصادية الكورية الشمالية، وتضع سقفاً للتحويلات المالية إلى البلاد، وسع الاتحاد الأوروبي عقوباته في عام 2022، وجمد أصول اثني عشر فردًا وكيانا آخرين⁴⁸.

بناء على ما سبق ، يمكن القول أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة تؤثر وتحد من قدرة كوريا الشمالية على التجارة والاستثمار في إفريقيا، مما يؤثر سلبيًا على فرص التنمية الاقتصادية للدول الإفريقية، كما أنها أيضاً تضعف قدرة الشركات الكورية الشمالية على المنافسة في الأسواق الإفريقية.

4. مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي:

يعد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي أحد المنظمات الدولية التي تعمل على إيجاد حلول لهذه الأزمة، وذلك من خلال دعم الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة. وتختلف مواقف الدول الإفريقية من تطوير برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية ، حيث يوجد تنوع في وجهات النظر والمواقف بين الدول المختلفة، ومع ذلك ، فإن الكثير من الدول الإفريقية قد عبرت عن قلقها إزاء تطوير كوريا الشمالية لبرنامجها النووي، وقد دعت عدة دول إفريقية، بما في ذلك جنوب إفريقيا والسودان والكاميرون، إلى حل سلمي للأزمة النووية الكورية الشمالية ودعم التفاوض والحوار المباشر بين كوريا الشمالية والمجتمع الدولي، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدوليين.

وفي إطار دعم العقوبات كوسيلة لممارسة الضغط المتعدد الأطراف ، أدانت جنوب إفريقيا بشدة التجربة التي أجرتها كوريا الشمالية في عام 2006⁴⁹ ، وكررت هذا الموقف بعد كل تجربة من التجارب النووية اللاحقة، وعلاوة على ذلك، تعزز موقف جنوب إفريقيا بإعرابها عن قلقها إزاء إطلاق كوريا الشمالية للقذائف التسيارية⁵⁰ ، وفي هذا الصدد أيضاً أعربت بعض الدول الإفريقية عن قلقها الشديد إزاء تطوير البرنامج النووي مثل نيجيريا، وليبيا، وناميبيا ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودعوا لإيجاد حل سلمي من خلال الحوار والتفاوض.

وإلى جانب ذلك، لقد أصدر الاتحاد الإفريقي العديد من البيانات والقرارات التي تدين بشدة تجارب كوريا الشمالية النووية وتحث على حل الأزمة بالوسائل الدبلوماسية والحوار، ومن بين الجهود التي قام بها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي لمعالجة أزمة كوريا الشمالية، يمكن الإشارة إلى الإعلان الذي صدر في عام 2017 بشأن فرض عقوبات على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي، ومن المهم الإشارة إلى أن جهود مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي لا تقتصر على فرض العقوبات على كوريا الشمالية، وإنما تشمل أيضاً دعم الجهود الدبلوماسية والمبادرات الدولية الأخرى التي تهدف إلى حل الأزمة بشكل سلمي فمعظم دول إفريقيا تركز على الحفاظ على الاستقرار والسلم الدوليين، وتدعو إلى حل

سلمي ودبلوماسي للأزمة النووية الكورية الشمالية، وتؤكد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الإفريقية مع كوريا الشمالية

على الرغم من العقوبات الأمية التقييدية على النظام الكوري الشمالي ، تواصل كوريا الشمالية الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والعسكرية مع الدول الإفريقية ، وتبقى العلاقات السرية بين كوريا الشمالية والعديد من الدول الإفريقية بقلعه تكاد تكون فارغة في نظام عقوبات الأمم المتحدة في المستقبل المنظور.

ويمكن تفسير العلاقات بين إفريقيا وكوريا الشمالية علي أنها مسألة محورية في العلاقات الدولية، وتواجه العديد من التحديات في ظل الضغوط الدولية المفروضة على كوريا الشمالية بشأن برامجها النووية، ومع ذلك، فإن هناك بعض الدول الإفريقية التي لا تزال مهتمة بتطوير العلاقات مع كوريا الشمالية ، وذلك علي الرغم من القيود والعقوبات الدولية، ففي العام 2018، زار وفد كوري شمالي بعض الدول الإفريقية، مثل زيمبابوي وتنزانيا وأنغولا، وناقش الوفد سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، وتم التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الثنائي في قطاعات مثل الطاقة والبنية التحتية والتعليم. ويركز الجانب الكوري الشمالي على تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الإفريقية، لا سيما في مجالات مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية.

وفي النهاية، يمكن القول بأن مستقبل العلاقات الإفريقية مع كوريا الشمالية يعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك الضغوط الدولية والتحولات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، ومن المهم أن تتعامل الدول الإفريقية مع كوريا الشمالية بحذر وتطبق شروطاً على التعاون معها، وذلك حفاظاً على مصالحها الوطنية والإقليمية.

ومن المتوقع أن تواجه العلاقات الإفريقية مع كوريا الشمالية المزيد من التداخيات والتحديات في المستقبل، خاصة مع استمرار الضغط الدولي على كوريا الشمالية وتشديد العقوبات عليها.

➤ وتثير قضية البرنامج النووي لكوريا الشمالية قلق العديد من الدول الإفريقية، حيث يمكن لهذا البرنامج أن يؤثر على الاستقرار الدولي والأمن الإقليمي في العالم بأسره، ويمكن استعراض بعض العواقب المحتملة لبرنامج كوريا الشمالية النووي على الدول الإفريقية وفيما يلي:

1. التوتر الدولي المتزايد : إذا استمرت كوريا الشمالية في تطوير برنامجها النووي، فسيؤدي ذلك إلى زيادة التوتر الدولي ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراعات في المنطقة والعالم بأسره، وقد يؤثر ذلك على الدول الإفريقية التي تعاني بالفعل من النزاعات والصراعات.
 2. ارتفاع أسعار النفط : إذا استمرت الدول الغربية في فرض عقوبات على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة أسعار النفط ، وقد يؤثر ذلك على الدول الإفريقية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط.
 3. الانتشار النووي: قد يؤدي تطوير كوريا الشمالية لبرنامجها النووي إلى إشعال سباق تسلح نووي في المنطقة، وقد يؤدي ذلك إلى انتشار الأسلحة النووية في المنطقة وفي العالم بأسره. وهذا قد يؤثر على الدول الإفريقية من خلال زيادة التوتر الدولي والاستقرار الإقليمي.
 4. تداعيات اقتصادية: قد يؤثر تطوير البرنامج النووي لكوريا الشمالية على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وقد يؤثر ذلك على الدول الإفريقية التي تعتمد على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية.
 5. التداعيات البيئية: قد يؤدي استخدام الأسلحة النووية إلى تلوث البيئة وتأثيرات سلبية على الصحة العامة، وقد يؤثر ذلك على الدول الإفريقية التي تعاني بالفعل من مشاكل بيئية وصحية.
- ومن أهم هذه التحديات التي تواجه كوريا الشمالية والدول الإفريقية في تحسين علاقاتها بالدول الإفريقية ، ما يلي :

(1) العقوبات: تخضع كوريا الشمالية لعقوبات دولية شديدة بسبب برنامجها النووي، مما يحد من قدرتها على التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الإفريقية، ويجعل من الصعب عليها تقديم حوافز للدول الإفريقية لتحسين العلاقات الثنائية، ولاشك أن هذه العقوبات تؤثر على الدول الإفريقية بشكل مباشر وغير مباشر، حيث أنها تتضمن حظر الصادرات من كوريا الشمالية وتقييد وارداتها، مما يؤثر على العلاقات التجارية، ويخلق تحديات للدول الإفريقية في تنفيذ هذه العقوبات والتعامل مع كوريا الشمالية بشكل فعال.

(2) الروابط الاقتصادية القليلة : لا تزال العلاقات الاقتصادية بين كوريا الشمالية والدول الإفريقية بشكل عام ضعيفة نسبيًا ، فأحد التحديات الاقتصادية هو نقص البنية التحتية والدعم اللوجستي للتجارة والاستثمار فيما بينهم، ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد والتكنولوجيا المتاحة ، كما أن الجانبين لا يمتلكان

الموارد اللازمة ولا الاقتصاديات المتكاملة تمامًا، وهذا ما يجعل من الصعب عليهم إيجاد نقاط مشتركة للتعاون، فضلا عن عدم وجود روابط نقل مباشرة بين المنطقتين.

(3) المسافة الجغرافية: تعد المسافة الجغرافية أحد أهم التحديات، حيث تجعل من الصعب بالنسبة للجانبين إقامة علاقات ثنائية قوية والتواصل بشكل منتظم، بحيث يمكن أن تشكل المسافة الجغرافية تحديا من حيث اللوجستيات والاتصالات، مما قد يؤثر على مستوى التعاون والتفاعل بين الجانبين، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر المسافة الجغرافية أيضا على مستوى الوعي والفهم لثقافات ومجتمعات وأنظمة السياسة الخاصة بكل منهما، مما قد يؤثر على تطوير علاقتهما.

(4) المنافسة على التأثير: تواجه كوريا الشمالية منافسة على الوجود والتأثير والنفوذ في إفريقيا من قبل دول أخرى، مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة، التي تمتلك علاقات اقتصادية وسياسية أقوى مع العديد من الدول الإفريقية، ومع ذلك، فإن العلاقة بين الجانبين ليست تنافسية فقط، إذ أن هناك أيضاً منافع متبادلة وتضامن تاريخي يدعم هذه العلاقات، كما تستند الحسابات الاستراتيجية لكوريا الشمالية إلى افتراض مفاده أن الفوائد الدفاعية الطويلة الأجل المترتبة على التعاون مع النظام الكوري الشمالي تفوق تكاليف انتهاك القانون الدولي والمخاطرة بفرض عقوبات غربية، وبالتالي فهي ليست بالضرورة تنافسية، بل هي بالأحرى متكاملة بطبيعتها.

(5) قلة التمثيل الدبلوماسي: علي الرغم من أن كوريا الشمالية حولت وجودها الدبلوماسي إلى شراكات أمنية في أفريقيا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ولكنها تفتقر إلى التمثيل الدبلوماسي في الدول الإفريقية، حيث لا يوجد سوى عدد قليل من السفارات في القارة، مما يحد من قدرتها على التواصل والتعاون مع الدول الإفريقية، بالإضافة إلى أن العقوبات الدولية المفروضة أدت إلى إغلاق بعض بعثاتها الدبلوماسية حول العالم، بما في ذلك في الدول الإفريقية مثل أنغولا.

(6) القلق بشأن حقوق الإنسان: يعد سجل كوريا الشمالية السيء في مجال حقوق الإنسان عقبة في العلاقات مع العديد من الدول الإفريقية، التي تعتبر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أولوية، وهذا يجعل من الصعب على كوريا الشمالية كسب ثقة الدول الإفريقية.

على الرغم من هذه التحديات الكبيرة التي تواجه العلاقات بين كوريا الشمالية والدول الإفريقية، إلا أن هناك أيضاً فرصاً للحوار والتعاون، حيث أبدت الدول الإفريقية استعدادها للدخول في حوار

وتعاون مع كوريا الشمالية ، كما يتطلب التصدي لهذه التحديات فهماً دقيقاً للديناميكيات السياسية والاقتصادية والأمنية المؤثرة، فضلاً عن الاستعداد للانخراط في حوار بناء ودبلوماسية.

خاتمة:

من خلال عرض العلاقات بين إفريقيا وكوريا الشمالية، يبدو أن توطيد العلاقات المستمرة لكوريا الشمالية مع إفريقيا لا ينبع فقط من التضامن التاريخي، بل من البيئة المواتية والعلاقات المتبادلة القائمة على المنفعة المتبادلة، ويعتقد البعض أن العقوبات لا تعمل كآليات لتغيير سلوك الدولة ، فالعقوبات المفروضة على دولة واحدة قد تؤثر على التنمية في القارة بأكملها.

وانعكاساً للاستراتيجيات المختلفة لتحسين العلاقات من منظور إيجابي ، تحتفظ كوريا الشمالية بعدد من الشراكات في إفريقيا والتي قد تحمل العديد من الفرص والمزايا المتبادلة في مجالات الاقتصاد والتعليم والثقافة والعلوم ،على الرغم من نظام عقوبات الأمم المتحدة ضدها لتطوير الأسلحة النووية، ففي الوقت الذي لا يشجع فيه المعظم صعود القوة النووية والعقوبات الاقتصادية ، يعتقد الكثيرون أن دوائر صنع السياسة في كوريا الشمالية متفقه علي محاولة توسع وتوطيد العلاقات مع حلفائها في إفريقيا وآسيا.

وأهم النتائج المتوصل إليها:

- تعد العلاقات بين إفريقيا وكوريا الشمالية محدودة نسبياً وغير متطورة إلى حد كبير، ومع ذلك، تواجه تحديات كبيرة بسبب العقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية، حيث تحد هذه العقوبات من قدرة الجانبيين على التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي، مما يعيق تطوير علاقاتهما.
- سعت كوريا الشمالية إلى التخفيف من تأثير الضغط والعزلة الدولية، بتعزيز علاقات مع مختلف الدول الأفريقية بشكل استراتيجي.
- اتبعت كوريا الشمالية نهجا متعدد الأوجه لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية في مجال حقوق الإنسان، والاستفادة من التضامن التاريخي والارتباطات الاقتصادية والشراكات الاستراتيجية للحفاظ على العلاقات على الرغم من التدقيق الدولي.
- تواجه كوريا الشمالية منافسة على التأثير والنفوذ في إفريقيا من قبل دول أخرى، مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة، التي تمتلك علاقات اقتصادية وسياسية أقوى مع العديد من الدول الإفريقية.
- تستند محاولات كوريا الشمالية لإقامة تعاون دائم مع الشركاء الاستراتيجيين الأفاقة إلى استراتيجية ذات شقين: بناء القوة الناعمة والتعزيز الاستراتيجي للقدرات الإنتاجية لقطاع الدفاع في الدول الأفريقية.

- علي الرغم من أن كوريا الشمالية كانت تقدم مساعدات ودعمًا فنيًا لبعض الدول الإفريقية في مجالات مثل الزراعة والتعدين ولكن مع فرض العقوبات، قد تم تقليص هذه المساعدات.

التهميش:

¹ Benjamin R. Young, "North Korea in Africa: Historical Solidarity, China's Role, and Sanctions Evasion", U.S Institute of Peace SPECIAL REPORT (Washington: Institute of Peace press, February 2021) Report No. 490, p 4.

² Benjamin Young, "The Struggle for Legitimacy: North Korea's Relations with Africa, 1965-1992", The British Association for Korean Studies (BAKS Papers), (North Parade, European Journal of Korean Studies (EJKS), 2015) Volume 16, p98.

³ Suweon Kim, Dynamics of Korea-Africa Cultural Engagements", in book: In: Chang, Y. (ds) South Korea's Engagement with Africa. Africa's Global Engagement: Perspectives from Emerging Countries (Singapore: Palgrave Macmillan, 12 December 2019, p138-139. Accessed at: <https://cutt.us/CkWtj>.

⁴ Suweon Kim, Dynamics of Korea-Africa Cultural Engagements", in book: In: Chang, Y. (ds) South Korea's Engagement with Africa. Africa's Global Engagement: Perspectives from Emerging Countries (Singapore: Palgrave Macmillan, 12 December 2019, p138-139. Accessed at: <https://cutt.us/CkWtj>

⁵ SAMUEL RAMANI, "North Korea's Enduring Economic and Security Presence in Africa", JUNE 24, 2021, Accessed at: <https://cutt.us/hcSwy>.

⁶ UCHENNA OHANU, "NORTH KOREA-NIGERIA RELATIONS", Asia Pacific Region, 2021, Accessed at: <https://cutt.us/Nf5PK>

⁷ Tatenda Gwaambuka, "North Korea's African Allies – Equatorial Guinea, Angola and DRC", African exponent, June 20th, 2016, Accessed at: <https://cutt.us/c6v3s>.

⁸ Julian Ryall, Tokyo, " Losing allies", **reports from Tokyo**, June 21, 2016, Accessed at: <https://cutt.us/ntGiq>

⁹ Tatenda Gwaambuka., " North Korea's African Allies – Equatorial Guinea, Angola and DRC", .African exponent , June 20th, 2016, Accessed at : <https://cutt.us/c6v3s>.

¹⁰ African Development Bank (AFDB) ,"Korea ", Accessed at: <https://cutt.us/PNLcr>

¹¹ Benjamin R. Young, op cit, p10

¹² **RFA**, "North Korean Workers Remain in Africa Months After Sanctions Deadline to Repatriate",.09April 2020, Accessed at: <https://cutt.us/qInfP>

¹³ جوزيف سي ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، د. محمد توفيق البيجرمي (ترجمة)، (المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2007) (الطبعة الأولى، ص12).

¹⁴ Samuel Ramani, "North Korea's African Strategy", THE DIPLOMAT, July 15, 2015, Accessed at: <https://cutt.us/BMB7>

¹⁵ The Korean Wave , Accessed at: <https://cutt.us/TciTO>

¹⁶ **Independent**, " North Korea strengthens ties in East Africa", Accessed at: <https://cutt.us/CBWMe>

¹⁷ Samuel Ramani "North Korea's African Strategy", THE DIPLOMAT, July 15, 2015.

¹⁸ Kevin Sieff , "North Korea's surprising, lucrative relationship with Africa", **Washington post**, July 10, 2017, , Accessed at: <https://cutt.us/yaDuk>

¹⁹ **Ibid.**

²⁰ Samuel Ramani, "North Korea's African Strategy" ,Op. Cit.

²¹ Benjamin R. Young, " The Struggle for Legitimacy: North Korean-African Relations, 1965-1992", **BAKS Papers** (Washington: The British Association For Korean Studies, July 2015) Volume 16, p101.

²² Samuel Ramani, "North Korea has its African allies", **The Gulf time**, May 29, 2016, Accessed at: <https://cutt.us/WGYR0>

²³ R. Maxwell Bone, Uganda: North Korea's African Ally", **The Diplomat** ,October 30, 2019, Accessed at : <https://cutt.us/UUh8M>.

²⁴ **Ibid.**

²⁵ ANDREA BERGER, A Legal Precipice? The DPRK-Uganda Security Relationship ",November 13, 2014, Accessed at <https://cutt.us/drIbL>

²⁶ **United Nations Security Council**, " Report of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1874 (2009)" ,5 November 2010, S/2010/571.

²⁷ R. Maxwell Bone, Op. Cit.

²⁸ **Ibid.**

²⁹ Corruption Perceptions Index reported 2022, Accessed at <https://cutt.us/ylCOQ>

³⁰ شارل أبي نادر، " ما هي الأبعاد الاستراتيجية والدولية التي تحملها أزمة الصواريخ الكورية الشمالية؟" مجلة الدفاع الوطني، العدد 104 - نيسان\ابريل 2018، <https://cutt.us/yjTMg>

³¹ Juch، هي أيديولوجية / فلسفة رسمية لكوريا الشمالية، وتنص المادة 3 من دستور كوريا الشمالية: "تسترشد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في أنشطتها ب the Juche idea، التي صاغها الرئيس كيم إيل سونغ ، وهي نظرة عالمية تتمحور حول الناس ، وأيديولوجية ثورية لتحقيق استقلال جماهير الشعب". للمزيد انظر:

-Oliver Grant, Juche , **How to Live Well the North Korean Way**(New York : Random House,2020)

³² Central Intelligence Agency, CIA," Korea, North", May 03, 2023, Accessed at: <https://cutt.us/bKm9r>

³³ **Ibid.**

³⁴ شارل أبي نادر، " ما هي الأبعاد الاستراتيجية والدولية التي تحملها أزمة الصواريخ الكورية الشمالية؟" مرجع سبق ذكره.

³⁵ المرجع السابق نفسه.

³⁶ يوسي إم هانيمكي، (ترجمة) محمد فتحي خضر ، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جداً(القاهرة :مؤسسة هندواي سي أي سي، 2021)ص71.

³⁷ Korea, North - The World Factbook - Central Intelligence Agency, CIA, November 16, 2022, Accessed at: <https://cutt.us/nqiXD>

³⁸ Denny Roy," Misunderstanding North Korea", Papers in the Asia Pacific (Honolulu, Hawai'i :the East-West Center, August 2017) No. 133, P4.

³⁹ Julian Walterskirchen, Gerhard Mangott & Clara Wend, **Sanction Dynamics in the Cases of North Korea, Iran, and Russia: Objectives Measures and Effects** (Switzerland: s published by the registered company Springer Nature Switzerland AG,2022) p24-25, Accessed at: <https://cutt.us/3sIXn>

⁴⁰ Military expenditures, **The World Fact book**, CIA's, Accessed at: <https://cutt.us/DQEVl>

⁴¹ **United Nations, Security Council**, Note by the President of the Security Council", **Resolution 2515 (2020)** , 4 March 2021, S/2021/211 ,p 4

⁴² **The Heritage Foundation**, "North Korea's Increasing Nuclear and Missile Threat to the U.S. and Its Allies" (Washington: The Heritage Foundation, November 21, 2022) FACTSHEET No. 237, p1, Accessed at: <https://cutt.us/fvrgT>

⁴³ Security Council," DPRK: Open Briefing", **Security Council Report** , 20 Nov 2022, Accessed at: <https://cutt.us/vwmrG>

⁴⁴ Security Council," DPRK (North Korea): Open Briefing", **Security Council Report** , 4 Nov 2022, Accessed at: <https://cutt.us/8Rv0r>

⁴⁵ Kolja Brockmann," European Union sanctions on North Korea: Balancing non-proliferation with the humanitarian impact", (**SIPRI**) STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE,11December 2020, Accessed at: <https://cutt.us/V5OHR>

⁴⁶ **Ibid.**

⁴⁷ Julian Walter skirchen, Op. Cit. p24.

⁴⁸ **European Council**, "EU restrictive measures against North Korea", 21 April 2022 , Accessed at: <https://cutt.us/etccs>

⁴⁹ **NATIONAL ASSEMBLY**, Department of Foreign Affairs, Republic of South Africa ,"Official position of the South African Government of its Misgiving on the Nuclear Test of North Korea", PUBLISHED IN INTERNAL QUESTION PAPER NO 35 DATED

24 OCTOBER 2006 ,Accessed at:

<http://www.dirco.gov.za/docs/2006pq/pq314.htm>

⁵⁰ NICOLAS KASPRZYK," Africa's role in strengthening sanctions against North Korea", The Institute For security Studies ISS, 16 SEP 2016, Accessed at: <https://cutt.us/q5WzR>